

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٠٠١٥ لسنة ٢٠١٩

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛
وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل الصادر فى ٢١/١٠/١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقار كل منها واختصاصه ومنها مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالزقازيق والذي يعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٤٨ ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ فيما تضمنه من دمج مأمورية الشهر العقارى والتوثيق ببليس مع فرع توثيق ببليس ؛
وعلى مذكرة السيد الأستاذ رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ٢٠١٩/١١/١٩ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ فرع للتوثيق باسم "فرع توثيق أشخاص الرمل" يتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالزقازيق مركز ببليس - محافظة الشرقية ويقوم بأعمال التوثيق المختلفة فيما عدا ما استوجب القانون إجراءه أمام دائرة الاختصاص المكانى أو النوعى فيفضل انعقاد الاختصاص بشأنه للفرع المختص مكانياً أو للفرع المختص نوعياً .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتبارًا من ٢٠١٩/١٢/٢١

(المادة الثالثة)

على رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر فى ٢٠١٩/١٢/١٧

وزير العدل

المستشار/ محمد حسام عبد الرحيم



المطابىء الأثيرية
وزارة العدل
مطابىء الأثيرية
مطابىء الأثيرية